باب النحــو

قال ابن السراج: النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أن الفاعل رفع والمفعول به نصب، وأن فعل مما عينه: ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام وباع.

قال أبو البقاء محب الدين بن الحسين: اعلم أن النحو في الأصل مصدر "نحا ينحو"، ويقال: نحا له وأنحى له، وإنما سمى العلم بكيفية كلام العرب في إعرابه وبنائه "نحوًا"؛ لأن الغرض به أن يتحرى الإنسان في كلامه إعرابًا وبناءً طريقة العرب في ذلك.

قال ابن السراج: واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدى إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى علة مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا، ولم إذا تحركت الياء والواو، وكان ما قبلهما مفتوحًا قلبتا ألفًا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها، وجعل فضلها غير مدفوع.

قال الزجاجي: وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت عن سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في

عقولها علله وإن لم يُنقل ذلك عنها. واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبتُ العلة فهو الذي التمست.

وإن لم تكن هناك علة له مثل رجل حكيم داخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام، وقد صححت عنده حكمة باينها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا العلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، لعلة سنحت له وخطرت بباله محتملة ذلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك؛ فإن سنح لغيري في علة لما عللته من التي هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأ بها.

وهكذا أصبح لكل ظاهرة نحوية علة حتى ألف الزجاجي كتابًا في علل النحو أسماه "الإيضاح في علل النحو" وكتاب "الخصائص" ابن جني، وهو مليء بالعلل، وألف ابن الأنباري كتاب "أسرار العربية" لهذا الغرض أيضًا. فهم يذكرون للإعراب علة، وعلة لوقوعه في آخر الاسم دون أوله أو وسطه.

وعلة تحقيق التنوين في الكلام، و علة ثقل الفعل وخفة الاسم، وعلل امتناع الاسم من الجزم. وقد ذهب ابن جني إلى أن العرب كانت تعلم هذه العلل وتراعيها في أثناء كلامها، وذكر من هذه العلل: اللبس، والخفة، التصرف، الشبه، ومراعاة المعنى علم يُعرف به حقائق المعاني، ويوقف به على معرفة الأصول والقوة والضعف، الإيجاز، الشذوذ، عدم نقض – الغرض، إصلاح اللفظ، الاحتياط، مراعاة الأوزان العربية، الجواز والضرورة، علًلا خفية.

أقسام: التنوين وأحكامه: التنوين الذي يعتبره النحاة علامة على أن الكلمة اسم – أنواع؛ أشهرها أربعة، هي: تنوين الأمكنية، تنوين التنكير، تنوين التعويض،

تنوين المقابلة، ولهم في كل نوع آراء مختلفة.

الأول: تنوين الأمكنية: ولتوضيحه نقول، إن الأسماء أربعة أقسام:

أ) قسم تتغير حركة آخره باختلاف موقعه من الجمل، ويدخله التنوين في آخره؛ مثل: على، شجرة، عصفور، تقول: جاء على، برفع آخره وتنوينه، رأيت عليًّا، بنصب آخره وتنوينه. ذهبت إلى علًى، بجر آخره وتنوينه، وكذلك باقي الأسماء السابقة وما يشبهها. وهذا القسم من الأسماء يسمى: "المعرب المنصرف".

ب) قسم تتغير حركة آخره باختلاف موقعه من الجمل، ولكنه لا ينون؛ مثل: أحمد، فاطمة، عثمان. تقول: جاء أحمدُ، رأيت أحمَد، ذهبت إلى أحمدَ، وكذلك باقي الأسماء السالفة، وما أشبهها: فإنها لا تنون؛ مهما اختلفت العوامل، وهذا القسم يسمى: "المعرب غير المنصرف".

ت) قسم لا تتغير حركة آخره بتغير التراكيب، ويسمى المبنى، قد يدخله التنوين أحيانًا لغرض، وإليك الإيضاح: من الأسماء القديمة: خالويه، نفطويه، عمرويه، سيبويه. وغيرها من أعلام الأشخاص المبنية على الكسر – غالبًا – المختومة بكلمة: "وَيْه". فإذا أردت أن تتحدث عن واحد من هذه الأعلام، وكان معينًا معهودًا بينك وبين من تخاطبه، معروفًا بهذا الاسم، لا تختلط صورته في الذهن بصورة غيره، فإنك تنطق باسمه من غير تنوين، وأنت بهذا تتكلم عنه كما تتكلم عن الأعلام الأخرى المعربة التي يدل الواحد منها على فرد خاص بعينه؛ مثل: محمد، أو: صالح، أو: محمود، أو: غيرهم.

أما إذا أتيت بالتنوين في آخر الكلمة فإن المراد يتغير، إذ تصير كمن يتحدث عن شخص غير معين، لا يتميز عن غيره المشاركين له في الاسم، فكأنك تتحدث عن رجل أي رجل مسمى بهذا الاسم. ومن الأمثلة أيضًا ما ليس بعلم: صَهْ، إيه، وغاق.

وهذه الكلمات المبينة وأشباهها تكون منونة حينًا، وغير منونة حينًا آخر، كأن تسمع شخص يتحدث في أمر معين لا يرضيك، فتقول له: "صَهْ" بسكون الهاء من غير تنوينها. فكأنك تقول له: أسكت عن الكلام في هذا الأمر الخاص، ولك أن تتكلم في أمر آخر إن شئت. أما إذا قلت له: "صَهْ" بالتنوين، فمرادك: أترك الكلام مطلقًا في جميع الموضوعات؛ لا في موضوع معين.

ولو قلت له: "إيه" بالكسر من غير التنوين، لكان المقصود: فردني من الحديث المعين الذي تتكلم فيه الآن، ولا تتركه. أما إذا قلت: "إيه" بالتنوين فإن المراد يكون: زدني من حديث أي حديث سواء أكان ما نحن فيه أم غيره.

كذلك: صاح الغراب غاق "بغير تنوين" فالمراد أنه يصيح صياحًا خاصًا فيه تنغيم، أو حزن، أو فزع، أو إطالة، أما بالتنوين فمعناه مجرد صياح.

فعدم التنوين في الكلمات المبنية السابقة – وأشباهها – هو الدليل على أنك تريد شيئًا واحدًا معينًا، واضحًا في ذهنك معهودًا لك ولمخاطبك؛ سواء أكان ذلك الشيء شخصًا أم غير شخص، والتنوين هو الرمز الدال على أنك تريد شيئًا غير معين بذاته، وإنما هو مختلط بين نظائره المماثلة له، ولا يتجه ذهنك إلى واحد منها دون غيره.

ويسمون الكلمة التي من النوع الأول الخالي من التنوين: "معرفة"؛ لأن

مدلولها معروف معين. والكلمة التي من النوع الثاني: المنون "نكرة"؛ لأن معناها منكر – أي: شائع – غير معين وغير محدد. ويسمون التنوين الذي يدخلها: "تنوين تنكير" أي: التنوين الذي يدل على الكلمة المبنية على الشيوع وعدم التعيين. ولا يدخل إلا الأسماء المبنية. فهو: "العلامة التي تدل بوجودها على أن الكلمة المبنية نكرة، وتدل بحذفها على أنها معرفة.

ث) قسم لا تتغير حركة آخره ولا يدخله التنوين؛ مثل: هؤلاء؛ حيث، كم، تقول: جاء هؤلاء، أبصرت هؤلاء، انتفعت بهؤلاء. بالكسر في كل الحالات، بغير تنوين، فهو مبنى، وغير منون. من التقسيم السابق نعلم أن بعض الأسماء معرب، وبعضها مبني، وأن كل واحد منهما قد يكون منونًا، وقد يكون غير منون. والقسم الأول وحده هو الذي يجتمع فيه الإعراب والتنوين معًا. والنحاة يقررون أن الأصل في الأسماء أن تكون معربة ومنونة، وأن الأصل في الحروف وأكثر الأفعال أن تكون مبنية وغير منونة؛ وأكثرها مبني فكلما ابتعد الاسم عن مشابهة الحرف والفعل في البناء وعدم التنوين كان أكثر أصالة في الاسمية، وأشد تمكنًا.

وبتطبيق هذه الأقسام الأربعة السالفة يتبين أن القسم الأول أقواها جميعًا في الاسمية، وأعلاها في درجتها؛ لأنه لا يشبههما في شيء: فهو معرب؛ أما الحروف وأكثر الأفعال فمبنية. وهو منون؛ والتنوين لا يدخل الأفعال ولا الحروف. ثم يليه في القوة والأصالة؛ القسم الثاني؛ لأنه معرب، والحروف وأكثر الأفعال المبنية -كما سبق- لكنه يشبه الأفعال والحروف في عدم التنوين. ثم يليه القسم الثالث وهو أضعف من القسمين السابقين؛ لبنائه الدائم، ولعدم تنوينه أحيانًا. أما الرابع فهو

اضعف الأقسام كلها؛ لأنه مبني دائمًا، ولا ينون مطلقًا. فاجتمع في القسم الأول العاملان الدالان على التباعد وعدم المشاهدة، أما القسم الثاني فليس فيه إلا عامل واحد؛ لهذا يسمى القسم الأول: "المتمكن الأمكن" أي: القوى في الاسمية، الذي هو أقوى أصالة فيها، وأثبت مكانة من غيره.

ويسمى التنوين الذي يلحقه: تنوين "الأمكنية" أو: "الصرف"، ويقولون في تعريفه: إنه التنوين الذي يلحق آخر الأسماء المعربة المنصرفة ليدل على خفتها، وعلى أنها أمكن، وأقوى في الاسمية من غيرها، كما يسمى القسم الثاني: "المتمكن" فقط. وما عداهما فغير متمكن.

الثاني: تنوين التنكير: وهو الذي يلحق -في الأغلب- بعض الأسماء المبنية؛ ليكون وجوده دليلًا على أنها نكرة، وحذفه دليلًا على أنها معرفة، وهو الذي سبق شرحه في القسم الثالث السابق.

الثالث: تنوين التعويض، أو العوض: من الدواعي ما يقتضى حذف حرف من كلمة، أو حذف كلمة كاملة، أو حذف جملة بتمامها أو أكثر، فيحل التنوين محل المحذوف، ويكون عوضًا عنه. فمن أمثلة - حذف الحرف ما يأتي: بعض الأفعال الثلاثية، الأصلية الحروف، أي: لا يحذف منها حرف في المشتقات المختلفة إلا لداع قوى، لكن الحرف الأخير من تلك الأفعال صار ياء في اسم الفاعل وحذف في جمع التكسير، وحل مكانه التنوين؛ عوضًا عنه، فالتنوين المشاهد في آخر كل جمع مما سبق إنما هو تعويض عن الحرف المحذوف.

ومجمل القول أن تنوين العوض: هو ما يجيء بدلًا من حرف أصلى حذف، أو من كلمة، أو جملة، أو أكثر؛ ليحل محل المحذوف، ويغنى عنه.

ومما يجب التنبيه له أن هذا التنوين قسم مستقل، أثره الخاص هو: "التعويض" فلا يدل بنفسه على إعراب ولا بناء، ولهذا يدخل في آخر الأسماء المتمكنة وغير المتمكنة: أي: يدخل في آخر الأسماء المعربة والمبنية.

النوع الرابع: تنوين المقابلة: إن التنوين حين يلحق آخر الأسماء يكون دليلًا على أن ذلك الاسم قد تم، واستكمل حروفه، كما في نحو: محمد مسافر، أمين مهذب، حليم عالم. لكن أين يذهب التنوين حين تجمع تلك الكلمات جمع مذكر سالمًا، فتقول: المحمدون مسافرون، الأمينون مهذبون، الحليمون عالمون؛ لم يبق في الجمع ليدل على ما كان يدل عليه في المفرد. يرى النحاة أنه قد اختفي، وحلت محله النون التي في آخر الجمع. ولما كانت غير موجودة إلا في جمع المذكر السالم، دون الجمع المختوم بالألف والتاء الزائدتين. و"جمع المؤنث السالم وملحقاته" –وكلاهما جمع سلامة– كان من الإنصاف أن يزاد التنوين. ويسمونه لذلك؛ تنوين المقابلة؛ ويقولون في تعريفه: إنه اللاحق لجمع المؤنث السالم؛ ليكون في مقابلة النون في جمع المذكر السالم.

obeikandl.com

باب أول من وضع علم النحو

يقول ابن سلام: أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي.

قال ابن قتيبة عن أبى الأسود: أنه أول من وضع العربية. ونجد أبا الطيب اللغوي يسمى العربية بالاصطلاح الذي استقر في الأذهان بعد أبى الأسود، فيقول: أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي. أما أبو سعيد السيرافي، فيذكر اختلاف الناس، في أن أول من رسم النحو، فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي، وقال آخرون: عبد الرحمن بن هرمز، وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي.

ويفصل القول في هذه العبارة متعرضًا بالسند لكل رواية قائلًا:

قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: أخذ أبو الأسود عن علي بن أبى طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ العربية، وما رواه محبوب البكري عن خالد الحذاء: أن نصر بن عاصم أول من وضع العربية، ثم رواية ابن لهيعة عن أبى النضر قال: كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية.

ومع نقل ابن النديم هذه الروايات عن السيرافي إلا أنه يضيف بأنه رأي ما يدل على أن النحو عن أبى الأسود الدؤلي في أربع ورقات ضمت كلامًا في الفاعل والمفعول من أبى الأسود الدؤلي بخط يحي بن يعمر، لكن اختفاء تلك الأوراق مع الذي رآها فيه حرمتا شيئًا كثيرًا، وهذا يتفق مع ما أكده ابن قتيبة من أن أبا الأسود أول من عمل في النحو كتابًا.

أما القفطي فيروى أن أول من وضع علم النحو أمير المؤمنين علي بن أبى

طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ويؤكد أنه رأي بمصر في زمن الطلب بأيدي الوراقين جزءًا فيه أبواب من النحو، يجمعون على أنها مقدمة علي بن أبى طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ التي أخذها عنه أبو الأسود الدؤلي، ويقص الحوار الذي دار بين علي وأبى الأسود في يد صناعة هذا العلم، كما ذكر أمر الصحيفة التي كتبها علي وألقاها إلى أبى الأسود. وتبدو متابعته الشديدة فيما روى لما جاء عند أبى البركات في نزهة الأنباء عن أول من وضع علم العربية، فهو يرى أن أول من وضع علم العربية وأسس قواعده وحَّد حدوده أمير المؤمنين علي بن أبى طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وأخذه عنه أبو الأسود.

ويتابعهما السيوطي بقوله: أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي؛ وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبى طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وقال ابن خلكان عن أبى الأسود: إنه أول من وضع النحو، قيل: إن عليًا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وضع له.

ولو بحثنا الأسباب المباشرة في وضع النحو لوجدناها تتلخص في أمرين:

أحدهما: تسرب اللحن إلى لسان العرب الذين اختلطوا بالأعاجم وسلكوا سُبلًا جديدة في حياتهم الاجتماعية غير ما كانوا يألفون.

و**الثاني:** ويتمثل في رغبة الأعاجم في تعلم العربية وتفهمها بعد انضوائهم إلى الدولة الإسلامية العربية؛ ليستغلوا مواهبهم في تأسيس الحضارة الإسلامية، وينالوا حظهم من الحياة في المجتمع العربي الجديد.

ومن المقطوع به أن أولويات النحو كانت على يد أبى الأسود الدؤلي، وأن ذلك يدفع إلى معرفة نحو أبى الأسود واصطلاحاته، وهو بالطبع نحو يمثل الطفولة المبكرة لهذا العلم، خال من التعليل والتعقيد، لا يخضع إلا لأسلوب العرب في الكلم، ولا تطمع أن ترى فيه شيئًا من التعقيد والتجريد، إذ إنه كان

ساذجًا بسيطا.

ويبدو أن أول خطوة خطاها أبو الأسود في هذا السبيل هي "نقط المصحف" أو نقط الإعراب، جاء في الإصابة رواية عن أبى العباس المبرد قوله: أول من وضع العربية ونقط المصاحف أبو الأسود.

وروى القلقشندي: أن أبا الأسود قال: أرى أن أبتدئ بإعراب القرآن، ونقط الإعراب هذا لا ينسب إلى غيره، وقد قام به أبو الأسود زمن ولاية زياد على البصرة، وهو غير نقط الإعجام الذي قام به نصر بن عاصم أو يحي بن يعمر زمن ولاية الحجاج على العراق.

روى أن زيادًا بعث إلى أبى الأسود وقال له: اعمل شيئًا تكون فيه إمامًا وتعرب به كتاب الله، فاستعفاه من ذلك حتى سمع أبو الأسود قارئًا يقرأ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [سورة التوبة آية: ٣]. بالخفض، فقال: ما ظننت أن أمر الناس صار إلى هذا، فرجع إلى زياد فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير. فليبغنى كاتبًا لقنًا يفعل ما أقول، فأتى بكتاب من عبد القيس فلم يرضه فأتى بآخر، فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت في بالحروف فأنقط نقطه فوقه فإن ضممت في، فأنقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئًا من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين.

عمل أبى الأسود هذا معقول وسببه معقول أيضًا، فهو لا يستطيع أن يقوم بعمل كهذا من عند نفسه، ولن يقدم عليه غيره ما لم يكن للحاكم يد في رعايته، فهو خطير جدًا، لأنه يتعلق بكتاب الله العزيز، وكل الجهود التي بُذلت لخدمة القرآن الكريم قبله كانت ترعاها الحكومات، فجمعه في المصاحف، وجمع الناس على

مصحف واحد، ما مارسهما فرد من عامة المسلمين، بل قام عليهما الخلفاء أنفسهم بعد مداولات ومشاورات، وكان الحرج يلف القائمين عليهما، وكاد يثنيهما عن ذلك.

وكما كان لكل من هذين العملين الجليلين أسباب فقد يكون انتشار اللحن في قراءة القرآن، قد أقلق أبا الأسود وغيره وربما فكر كثير من المسلمين في طريقة تقوِّم ألسنة الأعاجم كيلا يلحنوا فيه، وربما تكون هناك محاولات فردية لتقويم ألسنتهم ولكنها لم تتخذ صفة الشيوع بين المسلمين، فالأعمال الفردية في أمر خطير كهذا لن يقدم عليها فرد إلا إذا وجد من يشد أزره من حاكم أو نحوه.

أما وقد نبعت الفكرة من زياد وقد أصبح كثير الضجر من لحن أبنائه، فليس من حق أبى الأسود أن يعصى أمر والى البصرة في مهمة كهذه، بل لقد حانت الفرصة لأمثاله لصنع شيء ما يقيم به ما فسد من ألسنتهم، ويستفيد منه إخوانهم الأعاجم تحت سمع الحكومة وبصرها.

ويؤكد الأستاذ الدكتور حسن عون أن ما عثر عليه من آثار مادية قديمة تصور لنا ما ذكره الرواة خاصًا بمجهود أبى الأسود في العربية ومن هذه الآثار مصحف مخطوط قد عثر عليه في مسجد عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مدينة الفسطاط، ويعتبر هذا الأثر أقدم مصحف مخطوط في العالم، ولا يزال بحالته التي وجد عليها في المكتبة الخديوية في القاهرة.

وهذا المصحف قد جمع في نسخة العملين اللذين قام بهما الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم الليثي، فالشكل الذي وضعه أبو الأسود قد رسم بمداد أحمر، وبنفس الطريقة التي نسبها الرواة إلى أبى الأسود، أما نقط الإعجام فقد رسم بمداد أسود

وبنفس الطريقة التي عرفت كذلك من نصر بن عاصم. وقد وُجدت بعض المصاحف التي نقطت على طريقة أبى الأسود في المكتبة المصرية، وأن في مكتبة آل أطلس قطعة من مصحف صغير كتب بالكوفي ونقط بنقط أبى الأسود يعود إلى المائة الثانية أو الثالثة للهجرة.

وإذا تتبعنا الروايات العربية التي تستند إلى أبى الأسود في وضع اللبنات الأولى في بناء النحو العربي، وجدناها تضطرب اضطرابًا يدعو إلى التفكير في رفضها، ولكن ينبغي ألا تنزعج من ذلك، فأبو الأسود لم يضع في النحو أبوابًا ولا قواعد علمية بالشكل الذي يستنكره المنكرون لأولية النحو، ولم يفرع ما نعرفه من تفريعات، وكان بإمكان غيره أن يصنع مثله، بل إن من قال ببداية النحو عند أبى الأسود لم يكن مخطئًا، فكلهم بذلوا جهودًا في التصحيح، ثم لما اطردت الظواهر اللغوية حظيت بملاحظة العلماء فجمعوا النظير إلى نظيره، والشبيه إلى شبيهه وسموها أبوابا.

جاء في كتاب الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي: قال أبو الأسود الدؤلي: دخلت على علي بن أبى طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فرأيته مطرقًا متفكرًا. فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال علي: إني سمعت ببلدكم هذا "يعنى الكوفة" لحنًا، فأردت أن أضع كتابًا في أصول العربية.

فقلت: إن فعلت –هذا– أحييتنا وبقيت فينا هذه اللغة. ثم انتهيت إليه بعد ثلاث فألقى إليَّ صحيفة فيها، وساق كلام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: "واعلم يا أبا الأسود، أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما تتفاضل العلماء بمعرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر".

وذكره أبو أحمد العسكري في كتابه "المصون في الأدب". وكثير من النحويين واللغويين ومؤرخي الأدب.

وليست الغاية من علم النحو "حكاية أصوات الحركات" كما يظنه من لا بصيرة له؛ فالنحو أسمى من هذا، وواضعه "أيا كان الواضع" أجل قدرًا أن يصرف جهدًا لتعيين الصوت "لحركات الإعراب". "فليس الواضع موسيقيًا ولا ملحنًا".

والنحو سبب وعلة لمعرفة المعنى الصحيح، فهمه المتكلم أو لم يفهمه، وليس معرفة معنى الكلام ولا معرفة المقصود منه أمرًا كافيًا لسلوك النهج العربي الصحيح في التعبير. ولا معنى "لحياة الأمة، وبقاء لغتها فيها" بقواعد صوتية محضة لا ترشد إلى المعنى.

قال عبد الرحمن بن الجامي: والإعراب مأخوذ من أعربه، إذا أوضحه فإن الإعراب يوضح المعاني المقتضية، والنحو يزيل فساد الالتباس ببعض المعاني ببعض، وهو مفتاح لفهم كلام من مضى، كما أنه يحافظ على تراثنا المتمثل في لغة آبائنا وأجدادنا.

قال أبو حرب بن أبى الأسود: أول باب رسم أبى من النحو باب التعجب. وروى السيرافي قصة أبى الأسود مع هذا الباب فقال: إن ابنته قالت له يومًا: يا أبت ما أحسن السماء، قال: أي بنية نجومها، قالت: إني لم أرد أي شيء منها أحسن، إنما تعجبت من حسنها، قال: إذن فتقولي: ما أحسن السماء، فحينئذ وضع كتابًا، وقيل: قالت له: ما أشد الحر، فأجابها بنفس الطريقة الأولى ولكن هل فرع لها أبو الأسود صيغ التعجب وشروطه وإعرابه؟! كلا، فهو لا يعرف ذلك، وما يتجاوز علمه في

التعجب حد النطق الصحيح بأساليبه، وفي الوقت نفسه كانت ابنته تعي ما يقول، فهي تعرف معنى الاستفهام كما تعرف التعجب، وتدرك الفرق بينهما، ولكن معرفتها كمعرفة أبيها لا تتجاوز المعنى اللغوي للفظ.

ويجدر بأبي الأسود والحالة هذه أن يصنع أمثلة يوضح بها كيفية استعمال "ما" في التعجب وفي الاستفهام، وإن دعت الحاجة إلى أمثلة في الشرط والصلة والنفي، أو بعبارة أخرى كان عليه بيان استعمال "ما" في الإنشاء والخبر، فابنته تقول له: "إنما أخبرتك ولم أسألك"، فيجدر أنه يضعها منارًا لمن لا يقيم العربية ممن اتخذها له لسانًا أو تأثرت سلفيته بمخالطة الأعاجم، ولا ينتظر منه المزيد من التفصيل في أحوالها إن عاملة أو غير عاملة، وما إذا كانت زائدة في الكلام أو غير زائدة، فما اللبنات الأولى في النحو العربي إلا إشارات ساذجة بسيطة نحو الطريق.

والله من وراء القصد، ومنه التوفيق.

obeikandl.com

باب الكلام

الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، وأقسامه ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. وللنحويين تعاريف مختلفة للكلام في اصطلاحهم، ومن أجمعها: أنه اللفظ المركب، المفيد بالوضع، المقصود لذاته. ولكل قيد من هذه القيود محترزاته التي تكفلت بها مطولات النحو.

والكلام عند معاشر النحاة هو ما شمل أربعة أمور:

الأول: أن يكون لفظًا، واللفظ في اللغة: الترك والطرح، تقول: أكلت التمر ولفظت النوى، أي: طرحته، واصطلاحًا هو صوت خارج من الفم مشتمل على بعض حروف الهجاء التي أولها ألف وآخرها ياء.

الثاني: أن يكون مركبًا من كلمتين فأكثر تحقيقًا، نحو: قام زيد، أو تقديرًا، نحو: قم، فإن التقدير: قم أنت.

الثالث: أن يكون مفيدًا إفادة يحسن سكون المتكلم عليها بحيث لا يصير السامع منتظرًا شيئًا آخر، نحو: يزيد في المسجد، فلو قلت مثلًا: إن قام زيدًا؛ ثم سكت لما حسن سكوتك ويبقى السامع ينتظر جواب الشرط.

الرابع: أن يكون بالوضع، أي: أن يقصده المتكلم، حتى يخرج بذلك ما ينطق به المجنون والنائم والسكران ونحوهم.

والكلام في اصطلاح النحويين – عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة، والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقا أو تقديرًا، والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، وأقل ما يتألف الكلام من اسمين:

كـ "زيد قائم" ومن فعل واسم كـ "قام زيد" ومنه "استقم" فإنه من فعل الأمر المنطوق بهن، ومن ضمير المخاطب المقدر بأنت.

قال ابن جني: الكلام كله ثلاثة أضرب: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى فالاسم: ما حسن فيه حرف من حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص، فحرف الجر نحو قولك: من زيد، وإلى عمرو، وكونه عبارة عن شخص نحو قولك: هذا رجل، وهذه امرأة.

وقد يكون الاسم مذكرًا أو مؤنثًا، قال ابن الحاجب: المؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظًا أو تقديرًا، والمذكر بخلافه، وعلامة التأنيث: التاء، والألف مقصورة وممدودة، قال الرضي: كل ما فيه علامة التأنيث، ظاهرة أو مقدرة؛ سواء كان التأنيث حقيقيًا، أو، لا: يسمى مؤنثًا، فالحقيقي الظاهر العلامة، نحو: ضاربة، ونفساء، وحبلى، وغير الحقيقي: غرفة، وصحراء، وبشرى، والحقيقي المقدر العلامة: زينب، وسعاد، وغير الحقيقي: نار، ودار، ولا يقدر من جملة العلامات إلا التاء؛ لأن وضعها على العروض والانفكاك، فيجوز أن تحذف لفظًا وتُقَّدر، بخلاف الألف، ودليل كون التاء مقدرة دون الألف: رجوعها في التصيغ نحو: هنيدة، وقديرة.

وأما الزائد على الثلاثي، فحكموا فيه أيضًا بتقدير التاء، قياسًا على الثلاثي؛ إذ هو الأصل، وقد ترجع التاء فيه أيضًا، شاذًا، نحو: قديديمة ووريئة، وورية. وعلامة التأنيث: التاء، والألف، مقصورة وممدودة، تاء التأنيث في الاسم أصل، وما في الفعل فرعه؛ لأنها تلحق الفعل لتأنيث الاسم، أي فاعله، وأصل العلامة أن تلحق كلمة هي علامة لها، فلهذا كانت التاء الاسمية أكثر تصرفًا، بتحملها

للحركات، وبانقلابها في الوقف هاء.

قال أبو علي العسكري: وليس في الأسماء الجزم الذي في الأفعال؛ لأن عوامل الجزم لها معنى لدخولها على الاسم.

قال ابن يعيش: الأصل في الأسماء التذكير، والتأنيث فرع على التذكير لوجهين:

أحدهما: أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر، نحو: شيء، وحيوان، وإنسان، فإذا علم تأنيثها ركبت عليها العلامة.

الثاني: أن المؤنث له علامة فكان فرعًا.

الاسم على ضربين: موصوف، وصفة: الاسم الموصوف ما دل على ذات الشيء وحقيقته. وهو موضوع لتحمل عليه الصفة كرجل، وبحر، وعلم، وجهل. ومنه المصدر واسما الزمان والمكان واسم الآلة، وهو قسمان: اسم عين، واسم معنى. فاسم العين: ما دل على معنى يقوم بذاته – كفرس، وحجر.

واسم المعنى: ما دل على معنى لا يقوم بذاته، بل يقوم بغيره؛ ومعناه، إما وجودي كالعلم والشجاعة والجود، وإما عدمي كالجهل الجبن والبخل.

والاسم الصفة: ما دل على صفة شيء من الأعين أو المعاني، وهو موضوع ليحمل على ما يوصف به. وهو سبعة أنواع: اسم الفاعل، و المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر الموصوف به، والاسم الجامد المتضمن معنى الصفة المشتقة، والاسم المنسوب.

قال السيوطي: والاسم أصل الفعل والحرف: قال الشلوبين: ولذلك جعل فيه

التنوين دونهما؛ ليدل على أنه أصل وأنهما فرعان، قال: وإنما قلنا: إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان؛ لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلًا، ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف، فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام وفرعيه الفعل والحرف فيه.

وأيضًا فإن الاسم يخبر به ويخبر الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به، ويخبر عنه دون الفعل والحرف دل ذلك على أنه أصل في الكلام دونهما.

قال البصريون والكوفيون: الأسماء قبل الأفعال، والحروف تابعة للأسماء، وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء، والاسم قبل الفعل؛ لأن الفعل منه، والفاعل سابق لفعله. وأما الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعان تحدث فيها، وإعراب تؤثره، والأسماء سابقة للإعراب والإعراب داخل عليها، والحروف عوامل في الأسماء، والأفعال مؤثرة فيها المعاني، والإعراب وجب أن يكون بعدها.

وتعددت علامات الأسماء؛ لأن الأسماء متعددة الأنواع، فما يصلح علامة لبعض منها، لا يصلح لبعض آخر، كالجرِّ؛ فإنه لا يصلح علامة لضمائر الرفع، كالتاء – ولا يصلح لبعض الظروف، مثل: قط، وعوض. وكالتنوين؛ فإنه يصلح لكثير من الأسماء المعربة المنصرفة، ولا يصلح لكثير من المبنيات. وكالنداء فإنه يصلح وحده للأسماء الملازمة للنداء، مثل: يا فل؛ أي: يا فلان، ويا مكرمان للكريم الجواد، وغيرهما مما لا يكون إلا منادى!. وهكذا اقتضى الأمر تعدد العلامات بتعدد أنواع الأسماء. وللاسم علامات أخرى، أهمها:

الأول: أن يكون مضافًا؛ مثل: تُطرب نفسي لسماع الغناء، وقراءة كتب الأدب.

الثاني: أن يعود عليه الضمير، مثل جاء المحسن. ففي "المحسن" ضمير. فما مرجعه؟ لا مرجع له إلا "أل" لأن المعنى: جاء الذي هو محسن، ولهذا قالوا: "أل" هنا اسم موصول. وكذلك قد فاز المخلص، وأفلح الأمين.

الثالث: أن يكون مجموعًا. مثل: مفاتيح الحضارة بيد علماء، وهبوا أنفسهم للعلم. فكون الاسم جمعًا خاصة من خواص الأسماء.

الرابع: أن يكون مصغرًا؛ لأن التصغير من خواص الأسماء كذلك؛ مثل: حسين أصغر من أخيه الحسن.

الخامس: أن يُبَدَّل منه اسم صريح، مثل: كيف عليّ؟ أصحيح أم مريض، فكلمة "صحيح" اسم واضح الاسمية، وهو بدل من كلمة "كيف" فدل على أن "كيف" اسم؛ لأن الأغلب في البدل والمبدل منه أن يتحدا معًا في الاسمية والفعلية.

السادس: أن يكون لفظه موافقًا لوزن اسم آخر، لا خلاف في اسميته، ك "نزال" فإنه موافق في اللفظ لوزن "حَذَام" اسم امرأة، وهو وزن لا خلاف في أنه مقصور على الأسماء. ولولا هذه العلامة لصعب الحكم على "نزال" بالاسمية لصعوبة الاهتداء على علامة أخرى.

السابع: أن يكون معناه موافقًا لمعنى لفظ آخر ثابت الاسمية؛ مثل: قط، عوض، حيث. فالأولى ظرف يدل على الزمن الماضي، والثانية ظرف يدل على الزمن المستقبل، والثالثة بمعنى المكان – في الأغلب – وبهذه العلامة أمكن الحكم على لكلمات الثلاثة بالاسمية؛ إذ يصعب وجود علامة أخرى.

وبقي أن نقول: إذا أسندت إلى كلمة قاصدًا منها لفظها، وكان لفظها مبنيًا –

كما لو رأيت كلمة مكتوبة؛ مثل: "قطف" أو "رُبَّ"، وأردت أن تقول عن لفظها المكتوب؛ أنه جميل، وهو لفظ مبنى في أصله كما ترى – فإنه يجوز – أحد أمرين:

أولهما: أن تحكيها بحالة لفظها، وهو الأكثر؛ فيكون إعرابها مقدرًا، منع من ظهور علامته حكاية اللفظ على ما كان عليه أولًا؛ من حركة، أو سكون، فلا يدخل على آخر الكلمة تغيير لفظي، مهما اختلفت العوامل. نقول: قطف جميل، إن قطف جميل، سررت من قطف، إلخ.

ثانيهما: أن تعربها على حسب العوامل إعرابًا ظاهرًا مع التنوين، فتقول: قطف جميلة، بالرفع والتنوين في هذا المثال، إلا أن كان في آخر الكلمة ما يمنع ظهور الحركة؛ كوجود ألف مثلًا، كقولك: "على" حرف جر، فإنها تُعرب بحركة مفردة، وتنون ما لم يمنع من تنوينها مانع، كالإضافة.

وإذا كانت الكلمة ثنائية، وثانيها حرف لين، ضاعفته. فتقول في "لو": لوُ. وفي كلمة "في": فيّ". وفي كلمة "ما": ماء". بقلب الألف الثانية الحادثة من التضعيف همزة؛ لامتناع اجتماع ألفين.

ويرى بعض النحاة: أن الحرف الثاني الصحيح من الكلمة الثانية لا يُضاعف إلا إذا صارت الكلمة علمًا لشيء آخر غير لفظها، كأن تسمى شيئًا: "بل" أو: "قد"، أو: "هل". أما إذا بقيت على معناها الأصلي وقصد إعرابها فلا يُضاعف ثانيها، سواء أكان صحيحًا مثل: "قد" أم لينًا مثل: "لو".

والاسم ثلاثة أقسام: ظاهر، مثل كلمة "محمد" في "محمد عاقل"، ومضمرًا، أي: غير ظاهر في الكلام، مع أنه موجود مستتر، مثل: الفاعل في قولنا: أكرم صديقك؛ فإن الفاعل مستترًا وجوبًا تقديره "أنت"، ومبهم، لا يتضح المراد منه ولا

يتحدد معناه إلا بشيء آخر، وهو اسم الإشارة؛ مثل: هذا نافع، واسم الموصول؛ مثل: الذي بني الهرم مهندس بارع.

هناك قسم رابع في رأي الكوفيين ومن تبعهم، كابن مالك – وهو الاسم الزائد المحض، لتأكيد المعنى وتقويته. وهذا النوع لا محل له من الإعراب؛ لأنه لا يتأثر بالعوامل ولا يؤثر في غيره. ومن أمثلته كلمة "ذا" طبقًا للبيان الخاص بها.

obeikandl.com

obeikandl.com

باب الإعراب

الإعراب في اللغة: يعنى الإيضاح، أي إيضاح معنى الكلام، وإبانته بأن يتكلم الإنسان بطريقة العرب في كلامهم، وذلك بأن يبين وفقًا لقواعد لسانهم.

وفي النحو: هو تغير أواخر الكلمات بتغير العوامل الداخلة عليها بالرفع، والنصب، والجر، والسكون، ووصفه السيوطي بأنه: الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد.

وفيه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين. وذلك بأن قال قائل: "ما أحسن زيد" غير معرب لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسن زيد، أو: ما أحسن زيدًا، أو: ما أحسن زيدُ، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني.

قال الزجاجي في أحد عناوين كتابه "الإيضاح" وهو "باب القول في الإعراب ولم دخل الكلام"، وفيه يشير إلى أن الكلمات مبنية ثم أُعربت في نسيج الكلام. ويدعم ذلك أيضًا قوله: "المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف"، هذا هو الأصل ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبُنيت، وتلك العلة مشابهة الحرف.

وعرض لبعض الأفعال ما أوحيا لها الإعراب، فأُعربت وتلك العلة مضارعة الأسماء، وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية، لأنه لم يعرض لها ما يُخرجها عن

أصولها، فكل اسم رأيته معربًا فهو على أصله، اسم رايته غير معرب فهو خارج عن أصله، وكل فعل رأيته مبنيًا على أصله، وكل فعل رأيته معربًا فقد خرج عن أصله، والحروف كلها مبنية على أصولها.

جاء في كتاب سيبويه حيث قال مراقبًا أواخر الكلمات: "وهي على ثمانية مجار على النصب، والجر، والرفع، والجزم، والكسر، والضم، والوقف. وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول. وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب.

إذن كان التفريق عند سيبويه بين هذه العلامات من ناحيتين:

الأولى: علامات الإعراب التي تحدث بسبب عامل مؤثر يسبق الكلمة، وتؤول هذه العلامات بزاوال ذلك المؤثر الذي سموه "العامل".

الثانية: علامات البناء التي لم تحصل نتيجة عامل بل محض لفظ لا غير.

قال العضدي في "الإيضاح": الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل. مثال ذلك: هذا رجل، ورأيت رجلًا، ومررت برجل، فالآخر من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات على آخره، واعتقاب هذه الحركات المختلفة على آخره إنما هو لاختلاف العوامل التي هي:

هذا، ورأيت، والباء في مررت برجل. فهذه عوامل كل واحد، منها غير الآخر. ثم قال: والبناء خلاف الإعراب، وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف

العامل.

وقديمًا كان الاختلاف يتمثل في اتجاهين:

الأول: أن الحركات دوال على معان، وكما قال الزجاجي من أن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافًا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني.

الثاني: أن هذه الحركات جيء بها للوصل.

وإن قال قائل: لم آثر الإعراب آخر الأسماء دون أوائلها؛ قيل: للنحاة في هذا خمسة أجوبة:

الأول: إنهم فعلوا ذلك أرادوا أن يذكروا الاسم كله، ثم أعربوه بعد إتمامه يذهبون إلى أن الإعراب، لا يدخل إلا على حرف فارغ حروف الاسم؛ لأنه مبنى على الوقف عليه، فخصوا بالإعراب الحرف الذي لا يكون إلا عليه؛ لأن حركة البناء لا تصل إليه، وتجب فيه.

الثاني: إنهم جعلوا الإعراب آخر الاسم، ولم يكن أوله، ولا وسطه، إشفاقًا من تغيير بناء الاسم، وذلك أنهم لو قالوا: هذا بكر. وهم يريدون بكرًا لالتبس بفعل كقولهم: عضد، ولو قالوا: مررتُ بعمرو وهم يريدون بعمرو لالتبس بفعل نحو عمل وجبل.

الثالث: إن آخر الاسم يخص بالإعراب من أجل أن أول الاسم لا يُنقل من الحركة، إذ الابتداء بساكن لا يمكن، والإعراب لا يدخل إلا على حرف أصله

السكون، ولم يصلح دخول الإعراب على وسط الاسم، لما يحصل له في بعض الأسماء الرباعية، وما يجرى مجراها، فخصُّوا به آخر الاسم؛ لأنه أبدًا متحصل معروف أصله السكون، والخلوة من حركات الأبنية.

الرابع: أن الإعراب لا يصلح في أول الكلام؛ لأن منه الجزم، والجزم سكون، والابتداء بساكن ممتنع، ولم يجز أن يجعل الإعراب وسط الاسم، ويسكن آخر الاسم لعلتين:

أ) علة البناء، وإن كان محركًا لتكميل الصياغة، وتصحيح للبنية، ولا يصلح دخول الإعراب على حرف متحرك.

ب) أن آخر الاسم لا يجوز أن يلزم السكون وحركته غير منتقلة كي لا يلتبس بالأدوات، نحو: "هل".

الخامس: أن الأسماء لما كانت تدل على الأعيان، وتفرق بين الأشخاص، وكان الإعراب يفرق بين الأسماء في الفعل، والحدث لم يجب الإعراب إلا بعد تحصيل العين؛ لأن الفرق في الحديث، والفعل لا يُقصد به قصده حتى يتحصل علم الشخص، ويثبت الفرقان.

والخلاصة: أن الإعراب أثر يحدثه العامل في آخر الكلمة، فيكون آخرها مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو مجزومًا، حسب ما يقتضيه ذلك العامل.

والمعرب: ما يتغير آخره بتغير العوامل التي تسبقه، نحو: جاء الرجلُ، رأيت الرجلَ، مررتُ بالرجلِ – يكتبُ الولدُ، لم يكتبْ الولدُ، لن يكتبَ الولدُ.

والمعربات: هي الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيد، ولا نون

النسوة، وجميع الأسماء إلا قليلًا منها.

أنواع الإعراب:

الرفع، والنصب، والجر، في الاسم.

الرفع، والنصب، والجزم، في الفعل.

تقول: الرجل: مرفوعة بالضمة، أو منصوبة بالفتحة، أو مجرور بالكسرة.

وتقول: يكتبُ: مرفوع بالضمة.

علامات الإعراب:

أ) الرفع: الضمة، والواو، والألف، والنون، نحو: يكتب الطالبُ، أفلح المؤمنون، جاء محمد ذو الأخلاق الحسنة – جاء الطالبان ينطقون بالصدق.

ب) النصب: الفتحة، الألف، الياء، الكسرة، حذف النون، نحو: كسر الولد الزجاج، أعط ذا الحق حقه، يحب الله المتقين، أكرم الفتيات المجتهدات، لن يأتوا إلى المدرسة.

ت) علامات الجر: الكسرة، الياء، الفتحة، نحو: تمسك بالفضائل، أطع أمر أبيك، تقرب من الصادقين وانأ عن الكاذبين، ليس فاعل الخير بأفضل من الساعي فيه.

ث) علامات الجزم: السكون، حذف الآخر، حذف النون، نحو: من يفعل خيرًا يجد خيرًا، من يزرع شرًّا يجن شرًّا، قولوا خيرًا تغنموا.

obeikandl.com

فائدة:

تقدر الحركات على آخر الفعل والاسم المعتلين للثقل، والتعذر، نحو:

يمشى الطالب على الرصيف، الضمة مقدرة للثقل.

جاء القاضي، الضمة مقدرة للثقل.

جاء مصطفي، الضمة مقدرة للتعذر.

رأيت مصطفي، الفتحة مقدرة للتعذر.

فائدة:

في الاسم، منه مبنى على السكون، كـ "من، كم"، ومنه مبنى على الكسر، كـ "أمس، سيبويه، حزام"، ومنه مبنى على الفتح، كـ "أين، كيف"، ومنه مبنى على الضم، كـ "حيث، نحن"، ونحو: يا على، ومنه مبنى على الألف، كـ "يا محمدان، يا رجلان"، ومنه مبنى على الواو، نحو: "يا محمدون، يا مسلمون"، ومنه مبنى على الياء، نحو: "لا رجلين، ولا كاتبين عندي".

وقد تبين أن أنواع الإعراب ثلاثة: قسم مشترك بين الأسماء والأفعال وهو الرفع والنصب، وقسم مختص بالأسماء وهو الخفض، وقسم مختص بالأفعال وهو الجزم.

واعلم أن جميع الحروف مبنية، ولا محل لها من الإعراب، ومثلها أسماء الأفعال والأصوات، وكذا الفعل الماضي إذا لم يقع معمولًا لأداة تؤثر فيه.

obeikandl.com

باب علامات الفعل

الفعل في اللغة يُطلق على معان منها: قال الفيروز آبادي في "القاموس المحيط" ما لفظه: "الفعل بالكسر: حركة الإنسان، أو كناية عن كل عمل متعمد، وبالفتح: مصدر "فَعَلَ".

وقال علي بن سيده الأندلسي في "المحكم والمحيط الأعظم" ما لفظه: "الفعل كناية عن كل متعمد أو غير متعمد".

أما في اصطلاح النحويين: الفعل: حيث حقيقة أو تشبيها وتنزيلًا. قام به الفاعل فأوجده حقيقة أو تشبيها وتنزيلًا. أو اتصف به نفيًا أو إثباتًا حقيقة أو تنزيلًا. ليعم ما وقع وما لم يقع.

فالفعل ركن الإسناد – المفتقر– إلى الفاعل أو ما ينوب عنه أو يسد مسده – سواء كان حاصلًا متحقق الوقوع أم لم يكن كذلك. بل من شأنه الوقوع. بالفعل أو بالقوة؛ لذا نجد: سيقوم زيد. فعلًا، وإن لم يقع. واذهب. فعلًا، وإن لم يتحقق الذهاب.

إذ الإسناد حقيقة أو تنزيلًا، حاصل وإن لم يتحقق مضمون الجملة الفعلية، فتحقق الإسناد بصورة خارجية أمر والإسناد الفعلي أمر آخر. وإن لم يكن قد تحقق الإسناد، أو بعبارة أخرى حصول النسبة بين المسند والمسند إليه بالفعل أو بالقوة هو المراد ليس غير.

ولو لم يكن هذا كافيًا في صحة التعبير لما جاز نيابة فعل عن فعل، وجملة عن جملة، كقولهم: بعتك الدار، والبيع بعد لم يحصل. ووهبتك الدابة، والهبة بعد لم تتم.

وقولهم: اللّٰهم اغفر لنا، هو دعاء ورجاء، لا أمر كما لا يخفي، ومثل هذا كثير في كلامهم. فالجمل الفعلية "الخبرية، والإنشائية، جميعًا" ليست إلا عبارة عن نسبة إسنادية، وصدقها أو كذبها، وتحقق مضمونها أو عدم تحقق مضمونها شيء ثانوي بالنسبة لصحة التعبير من الناحية اللغوية وصحة النسبة والإسناد من الناحية النحوية.

obeikandl.com

باب مميزات الفعل

يعرف الفعل بـ "المميزات" التالية:

أولًا: "تاء الفاعل"، متكلمًا كان، كـ "هربت"، أو مخاطبًا، نحو: تباركت يا زيد، وتباركت يا هند.

الثاني: "تاء التأنيث الساكنة أصالة"، كـ "قامت"، و "قعدت"، فأما المتحركة فتختص بالاسم، كـ"قائمة"، و "فاطمة".

الثالث: "ياء المخاطبة"، كـ "قومي يا هند، وأنت يا هند تقومين".

الرابع: "نون التوكيد شديدة أو خفيفة"، فالخفيفة، نحو: "والله لأسعين في الخير"، والشديدة، نحو: "لينبذن الخائن والهارب".

إذ دلت كلمة على الفعل ولم تقبل علاماته:

إذا دلت كلمة على معنى الفعل الماضي ولم تقبل علاماته فهي اسم فعل ماضي، نحو: هيهات بمعنى بَعُدَ، وشتان بمعنى افترق، وسرعان بمعنى أسرع.

وإن دلت كلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل الجزم بـ"لم" فهي اسم فعل مضارع، نحو: أف بمعنى أتضجر، وآه بمعنى أتوجع، وبخ بمعنى أستحسن.

وإن دلت الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهي إما اسم فعل، نحو: نزال بمعنى أنزل، وإما مصدر نائب عن فعله، نحو: صبرًا بمعنى اصبر.

وإن قبلت كلمة نون التوكيد، ولم تدل على الأمر فهي فعل مضارع، نحو: تذهبن.

obeikandl.com

باب أقسام الفعل

قال أبو حيان في "شرح التسهيل": ينقسم الفعل انقسامات بحسب الزمان، والتعدي، واللزوم، والتصرف، والجمود، والتمام والنقصان، والخاص والمشترك، والمفرد والمركب، وفي علم التصريف: إلى صحيح، ومهموز، ومثال، وأجوف، ولفيف، ومنقوص، ومضاعف، وغير ذلك.

قال ابن عقيل في "أقسام الفعل من حيث مؤكد وغير مؤكد": الفعل ينقسم إلى مؤكد، وغير مؤكد، وما يجوز تأكيده، وما يجب، وما يمتنع، والأصل أنك توجه كلامك إلى المخاطب لتبين له ما في نفسك: خبرًا كان، أو طلبًا، وقد تعرض لك حال تستدعى أن تبرز ما يتلجلج في صدرك على صورة التأكيد؛ لتفيد الكلام قوة لا تكون له إذا ذكرته على غير صورة التوكيد. وقد تكفل علم المعاني ببيان هذه الحالات، فليس من شأننا أن نتعرض لبيانها، كما أننا لا نتعرض هنا لما تؤكد به الجملة الاسمية.

وفي اللغة العربية، لتوكيد الفعل نونان، إحداهما: نون مشددة في نحو قوله تعالى: "﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا ۚ وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَا ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [سورة إبراهيم آية: ١٢].

و**الثانية:** نون ساكنة، مثل الواقعة في قول النابغة الجعدي:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ

فَإِنِّي وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لأَثْأَرَا

وقد اجتمعتا في قوله تعالى: "﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ

عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [سورة يوسف آية: ٣٢].

وليس كل فعل يجوز تأكيده، بل الأفعال في جواز التأكيد وعدمه على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما لا يجوز تأكيده أصلًا، وهو الماضي؛ لأن معناه لا يتفق مع ما تدل عليه النون من الاستقبال.

النوع الثاني: ما يجوز تأكيده دائمًا، وهو الأمر، وذلك لأنه للاستقبال البتة.

النوع الثالث: ما يجوز تأكيده أحيانًا، ولا يجوز تأكيده أحيانًا أخرى، وهو المضارع، والأحيان التي يجوز فيها تأكيده هي:

أولًا: أن يقع شرطًا بعد "إن" الشرطية المدغمة في "ما" الزائدة المؤكدة، نحو: "إما تجتهدن فأبشر بأحسن نتيجة، قال الله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ ﴾ [سورة الأنفال آية: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِى ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [سورة الأنفال آية: ٥٧]، وقال تعالى: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [سورة الأعراف آية: ٢٠٠].

ثانيًا: أن يكون واقعًا بعد أداة طلب، نحو: "لتجتهدن، ولا تغفلن، وهل تفعلن الخير؟ وليتك تبصرن العواقب، وازرع المعروف لعلك تجنين ثوابه، وألا تقبلن على ما ينفعك، وهلا تعودن صديقك المريض"، قال الله تعالى: "﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [سورة إبراهيم آية: ٤٢].

ثالثًا: أن يكون منفيًّا بلا، نحو: "لا يلعبن الكسول وهو يظن في اللعب خيرًا"، قال تعالى: ﴿ **وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ** ﴾ [سورة الأنفال آية: ٢٥].

وتوكيده في الحالة الأولى أكثر من توكيده فيما بعدها، وتوكيده في الثانية أكثر من توكيده في الثالثة.

وقد تعرض له حالة توجب تأكيده بحيث لا يسوغ المجيء به غير مؤكد، وذلك – بعد كونه مستقبلا – إذا كان مثبتًا، جوابًا لقسم، غير مفصول من لامه بفاصل، نحو: "والله لينجحن المجتهد، ولينالن الكسول"، وقال تعالى: "﴿ **وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ** ﴾ [سورة الأنبياء آية: ٥٧].

فإذا لم يكن مستقبلًا، أو لم يكن مثبتًا، أو كان مفصولًا من اللام بفاصل امتنع توكيده، قال الله تعالى: ﴿ **قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوۡ تَكُونَ مِنَ ٱلۡهَٰلِكِينَ** ﴾ [سورة يوسف آية: ٨٥]، وقال تعالى: ﴿ **لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ** ﴾ [سورة القيامة آية: ١]، وقال: ﴿ **وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ** ﴾ [سورة الضحى آية: ٥]، وقال: ﴿ **وَلَئِن مُّتُّمۡ أَوۡ قُتِلۡتُمۡ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ** ﴾ [سورة آل عمران آية: ١٥٨].

أحكام آخر الفعل المؤكد: الفعل الذي تريد تأكيده إما صحيح الآخر – وذلك يشمل: السالم، والمهموز، والمضعف، والمثال، والأجوف – وإما فعل معتل الآخر – وهو يشمل الناقص، واللفيف بنوعيه – ثم المعتل إما أن يكون معتلًا بالألف، أو بالواو، أو بالياء.

وعلى أية حال، فإما أن يكون مسندًا إلى الواحد – ظاهرًا، أو مستترًا – أو إلى

ياء الواحدة، أو ألف الاثنين، أو الاثنتين، أو واو جمع الذكور، أو نون جمع النسوة فإن كان الفعل مسندًا إلى الواحد – ظاهرًا كان أو مستترًا – بني آخره على الفتح، صحيحًا كان آخر الفعل أو معتلًا، ولزمك أن ترد إليه لامه إن كانت قد حذفت – كما في الأمر من الناقص واللفيف، والمضارع المجزوم منهما؛ وأن ترد إليه عينه إن كانت قد حذفت أيضًا، كما في الأمر من الأجوف والمضارع المجزوم منه، وإذا كانت لامه ألفًا لزمك أن تقلبها ياء مطلقًا لتقبل الفتحة. تقول: "لتجتهدن يا علي ولتدعون إلى الخير، ولتطوين ذكر الشر، ولترضين بما قسم الله لك، ولتقولن الحق وإن كان مرًا" وتقول: "اجتهدن، وادعون، واطوين، وارضين، وقولن".

وإن كان الفعل مسندًا إلى الألف حذفت نون الرفع إن كان مرفوعًا، وكسرت نون التوكيد تقول: "لتجتهدان، ولتدعوان، ولتطويان، ولترضيان، ولتقولان، واجتهدان، وادعوان، واطويان، وارضيان، وقولان".

وإن كان الفعل مسندًا إلى الواو حذفت نون الرفع أيضًا إن كان مرفوعًا، ثم إن كان الفعل صحيح الآخر حذفت واو الجماعة وأبقيت ضم ما قبلها، تقول: "لتجتهدن، واجتهدن".

وإن كان الفعل معتل الآخر حذفت آخر الفعل مطلقًا، ثم إن كان اعتلاله بالألف أبقيت واو الجماعة مفتوحًا ما قبلها وضممت، تقول: "لترضون، وارضون" وإن كان الفعل معتل الآخر بالواو أو الياء حذفت مع حذف آخره واو الجماعة، وضممت ما قبلها، تقول: "لتدعن، ولتطون، وادعن، واطون".

وإن كان الفعل مسندًا إلى ياء المخاطبة حذفت نون الرفع أيضًا إن كان مرفوعًا، ثم إن كان الفعل صحيح الآخر حذفت ياء المخاطبة وأبقيت كسر

ما قبلها، تقول: "لتجتهدن يا فاطمة، واجتهدن".

وإن كان الفعل معتل الآخر حذفت آخر الفعل مطلقًا، ثم إن كان اعتلاله بالألف أبقيت ياء المخاطبة مفتوحًا ما قبلها وكسرت الياء، تقول: "لترضين، وارضين".

وإن كان الفعل معتل الآخر بالواو أو الياء حذفت مع آخره ياء المخاطبة وكسرت ما قبلها، تقول: "لتدعن، ولتطون، وادعن، واطون".

وإن كان الفعل مسندًا إلى ياء المخاطبة حذفت نون الرفع أيضًا إن كان مرفوعًا، ثم إن كان الفعل صحيح الآخر حذفت ياء المخاطبة وأبقيت كسر ما قبلها، تقول: "لتجتهدن يا فاطمة، واجتهدن" وإن كان الفعل معتل الآخر حذفت آخر الفعل مطلقًا، ثم إن كان اعتلاله بالألف أبقيت ياء المخاطبة مفتوحًا ما قبلها وكسرت الياء، تقول: "لترضين، وارضين".

وإن كان الفعل معتل الآخر بالواو أو الياء حذفت مع آخره ياء المخاطبة وكسرت ما قبلها، تقول: "لتدعن، ولتطون، وادعن، واطون".

وإن كان الفعل مسندًا إلى نون جماعة الإناث جئت بألف فارقة بين النونين: نون النسوة، ونون التوكيد الثقيلة، وكسرت نون التوكيد، تقول: "لتكتبنان، واكتبنان، ولترضينان، وارضينان، ولتدعونان، وادعونان، ولتطوينان، واطوينان".

obeikandl.com

باب الفعل

في اللغة ما دل على حدث مرتبط بزمان معين.

أقسام الفعل

ينقسم الفعل إلى ثلاثة: ماض، ومضارع، وأمر.

أ) **الفعل الماضي:** هو ما دل على حدث سابق لزمن التكلم، والماضي مفتوح الآخر دائمًا؛ مثل:

لعب الولد. شرب الولدان. سافر المهندسون. جاء أخوك. ذهب أبوك. كل هذه الأفعال ماضية، ومبنية على الفتح لعدم اتصالها بضمير ظاهر من ضمائر الفاعلين.

ويستثنى من الماضي حالتين اثنين:

الأولى: إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك فإنه حينئذ يُبنى على السكون؛ لأنه الأصل في المبنى، مثل: لعبت، قرأت، ذاكرت.

الثاني: إذا اتصل به واو الجماعة فإنه حينئذ يُبنى على فتح مقدر منع من ظهوره حركة مناسبة، مثل: كتبوا، لعبوا، فهموا.

- لاحظ هذه الأمثلة:

التلميذان تفوقا	نحن تفوقنا
المطر هبط	أنتَ نجحت

obeikandl.com

السائحون سافروا	أنتِ نجحت
القادمون أقبلوا	أنا نجحت
أخوك جاء	الشمس أشرقت

نلاحظ في أفعال هذه الأمثلة، أن الفاعل ليس اسما ظاهرًا، لكنه ضمير – ظاهر أو مستتر – ولذلك تغيرت علامات بناء المضارع، فمثلًا: الفعل المتصل بألف الاثنين مبنيًّا على الفتح، كما في: التلميذان تفوقا. كما نجد أن الفعل المتصل بواو الجماعة مبنيًّا على الضم، كما في: السائحون سافروا.

وأما الفعل المتصل بـ"نا" الفاعلين، أو ضمير الخطاب للمفرد المذكر، أو المؤنث، أو ضمير المتكلم المفرد، فإنه مبنى على السكون.

وأما الأفعال التي فاعلها ضمير مستتر فإنها مبنية على الفتح لعدم اتصالها بضمير ظاهر من ضمائر الفاعلين.

الفعل الماضي دائمًا مبنى، وأحوال بنائه ثلاث:

الأولى: الفتح: والفعل الماضي له حالتين:

أ) يبنى على الفتح إذا لم يتصل به شيء من ضمائر الفاعلين، مثل: لعب. شرب. أخذ.

ب) يبنى على الفتح إذا اتصلت به ألف الاثنين أو الاثنتين، مثل: شربا، شربتا. أكلا، أكلتا.

الثانية: السكون: يبنى الفعل الماضي على السكون إذا اتصل به أحد ضمائر

الفاعلين، وله خمس حالات:

أ) ضمير المخاطب المفرد المذكر **(التاء المفتوحة)**؛ مثل: أكلت.

ب) ضمير المخاطب المفرد المؤنث **(التاء المكسورة)**؛ مثل: أكلت.

ت) ضمير المتكلم المفرد **(التاء المضمومة)**؛ مثل: أكلت.

ث) ضمير المتكلمين "نا"؛ مثل: أكلنا.

ج) نون النسوة؛ مثل: أكلن.

الثالثة: الضم: يبنى الفعل الماضي على الضم إذا اتصلت به واو الفاعلين (واو الجماعة)؛ مثل: أكلوا.

ب) الفعل الأمر: هو ما دل على طلب وقوع حدث بعد زمن التكلم، والأمر مبنى على ما يُجزم به مضارعه، أي: إذا كان المضارع يجزم بالسكون فإن الأمر يبنى على السكون، مثل: قم.

وإذا كان المضارع يجزم بحذف حرف العلة فإن الأمر يُبنى على حذف حرف العلة؛ مثل: ادع، وإذا كان المضارع يجزم بحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة فإن الأمر يُبنى على حذف النون، مثل: اكتبا.

وقال بعضهم: إن الأمر ليس قسمًا مستقلًا بذاته، بل هو مضارع مجزوم بلام الأمر حذفت وحذف منه حرف المضارع.

ومن أمثلة الفعل الأمر؛ مثل: أعربي، اكتبي، قل، اكتب، اكتبوا، اسمعوا، اسمعا، اخرجا، اسع، ارم، ادع، قاتلن، قاتلن.

obeikandl.com

نلاحظ في الفعلين: "أعربي، اكتبي" أن الأمر صادر للمفرد المؤنث، ولذلك حُذفت منه النون.

وفي الفعلين: "قل، اكتب" الأمر موجه للمفرد المذكر؛ ولذلك فإنه مبنى على السكون.

وفي الفعلين: "اكتبوا، اسمعوا" حذفت النون؛ لأن الأمر صادر لجماعة الذكور.

وفي الفعلين: "اسمعا، اخرجا" حذفت النون؛ لأن الأمر صادر لاثنين.

والأفعال: "اسع، ارم، ادع" حذف من آخرها حرف العلة.

والفعل: "قاتلن" مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة.

والفعل: "قاتلن" مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد.

الفعل الأمر مبنى دائمًا، وله أربع حالات:

أ) البناء على السكون: إذا كان المخاطب مفردًا مذكرًا أو جماعة الإناث.

ب) البناء على حذف النون: إذا كان المخاطب مفردًا مؤنثًا، أو جماعة ذكور، أو مثنى.

فائدة:

وهذه الأفعال هي الأفعال الخمسة، ولها موضعها وبيانها في الكتاب.

ت) حذف حرف العلة: إذا كان الفعل الأمر معتل الآخر **(والمخاطب مفرد مذكر)**.

ث) البناء على الفتح: إذا اتصل بالفعل الأمر نون التوكيد.

نعم، قال البصريون باستقلال هذه الأقسام الثلاثة "ماض، ومضارع، وأمر". وقال الكوفيون: الأمر مقتطع من "المضارع" فهو "أعنى الفعل" في الأصل عندهم قسمان، وفي التعداد ثلاثة. وهذا ما لا يدل عليه قياس ولا نص.

وأجمع محققو النحاة: على أن "الصيغ الثلاث. للأفعال الثلاثة" أصول مستقلة. نعم اختلفوا في أيها أقدم برتبة، والمشهور المستقبل "الأمر"، ثم الحال" المضارع"، ثم الماضي.

ت) الفعل المضارع: هو ما كان أوله حرف زائد من الحروف التي يجمعها قولك: "أنيت". فالهمزة للمتكلم، مثل: أكتب، والنون للجماعة المتكلمة أو للمعظم نفسه، مثل: نحن نكتب، والياء للغائب، مثل: هو يكتب، والتاء المخاطبة أو الغائبة، مثل: أنت تكتب، وهي تكتب.

والفعل المضارع هو الفعل الوحيد المعرب، أي أنه يتأثر بالعوامل فيكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجزومًا.

أولًا: المضارع المرفوع: يرفع الفعل المضارع إذا لم تسبقه أداة نصب أو جزم.

- أمثلة على الفعل المضارع الصحيح الآخر المرفوع بالضمة الظاهرة. والمضارع المعتل الآخر المرفوع بالضمة المقدرة:

أ) المضارع الصحيح الآخر:

ينجح المجتهد – تغرد الطيور – يذاكر المجتهدون.

الأفعال الثلاثة: ينجح، وتغرد، ويذاكر. مرفوعة بالضمة الظاهرة، لتجرد

الأفعال من الناصب والجازم.

ب) المضارع المعتل الآخر:

تجرى أنهار الجنات – يسعى الصالحون لفعل الخيرات – يدنو فجر النهار.

الأفعال الثلاثة: تجرى، يسعى، يدنو. مرفوعة بالضمة المقدرة على آخر كل منها؛ لأن آخرها حرف علة.

وحروف العلة هي: الألف، والواو، والياء.

وحروف العلة هي حروف المد.

obeikandl.com

باب تجريد إعراب الأفعال

الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء، مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة. ووقوع الأفعال مواقع الأسماء هو الذي يرفعها، ولا تُنصب إذا كانت الأسماء في موضع نصب، ولا تخفض على كل حال، وإن كانت الأسماء في موضع خفض "والخفض يعنى الجر".

فلها الرفع؛ لأن ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل، فهي مرفوعة حتى يدخل عليها ما ينصبها، أو يجزمها، وتلك عوامل لها خاصة ولا تدخل على الأسماء، كما لا تدخل عوامل الأسماء عليها، فكل على حياله.

فأما ما كان منها في موضع رفع، فقولك: "يقوم زيد"، فـ"يقوم" في موضع المبتدأ، وكذلك: "زيد يقوم" في موضع الخبر. وإن زيدًا يقوم، فـ"يقوم" في موضع خبر إن.

وما كان منها في موضع المنصوب، نحو: "كان زيد يقوم يا فتى"، و "ظننت زيدًا يقوم".

وما كان في موضع المجرور، فـ، نحو: "مررت برجل يقوم"، و "مررت برجل يقوم أبوه". فإذا أدخلت على هذه الأفعال "السين" أو "سوف" فقد منعتها بها من كل عامل.

obeikandl.com

obeikandl.com

باب تأنيث الفعل وتذكيره

الأصل في الفعل أن يؤنث مع المؤنث، ويذكر مع المذكر، مثل: قام محمد، فالفعل قام مذكر مع الفاعل محمد. قامت هند، فالفعل قامت مؤنث مع الفاعل هند.

وللفعل مع الفاعل، من حيث التذكير والتأنيث ثلاث حالات:

الأولى: وجوب التذكير: يجب تذكير الفعل مع الفاعل في موضعين، هما:

أ) أن يكون الفاعل مفردًا مذكرًا، أو مثنى، أو جمع مذكر سالم، مثل:

تفوق التلميذ، تفوق التلميذان، تفوق المهندسون.

ب) أن يفصل بينه وبين فاعله المؤنث بإلا، مثل:

ما نجحت إلا فاطمة، ما تفوق إلا عائشة.

الثاني: وجوب التأنيث: يجب تأنيث الفعل مع الفاعل في ثلاثة مواضع:

أ) أن يكون الفاعل مؤنثا تأنيثًا حقيقيًّا ظاهرًا متصلًا بفعله، مفردًا، أو مثنى، أو جمع مؤنث سالم، مثل:

ذهبت عائشة، ذهبت العائشتان، ذهبت العائشات.

ب) أن يكون الفاعل مستترًا يعود إلى مؤنث حقيقي أو مجازى، مثل:

عائشة تذاكر، القمر يسطع.

الفاعل في الجملتين ضمير مستتر تقديره هي يعود على عائشة في الجملة الأولى،

وعلى القمر في الجملة الثانية.

ت) أن يكون الفاعل ضميرًا يعود إلى جمع مؤنث سالم، أو جمع تكسير لمؤنث أو لمذكر غير عاقل، فالأول مثل:

المدرسات جاءت أو جئن أو تجيء أو يجئن.

والثاني مثل: البغال تسير أو يسرن.

الثالث: جواز التذكير والتأنيث:

يجوز تذكير الفعل وتأنيثه في حالات نذكر منها:

أ) أن يكون الفاعل مؤنثًا مجازًا ظاهرًا ليس بضمير، مثل: ظهرت الشمس، ويجوز ظهر الشمس، والأول أفصح، فالشمس هنا مؤنث مجازى غير حقيقي.

ب) أن يكون الفاعل مؤنثًا ظاهرًا، والفعل نعم أو بئس، مثل: نعم المرأة هيام، ونعمت المرأة هيام.

ت) أن يفصل بين الفاعل المؤنث الحقيقي وفعله فاصل غير إلا، مثل: حضر المجلس امرأة، وحضرت المجلس امرأة، والثاني أفصح.

ث) أن يكون الفاعل جمع تكسير لمؤنث أو لمذكر، مثل: جاءت أو جاء الفواطم. وجاء أو جاءت الرجال. والأفضل التذكير مع المذكر، والتأنيث مع المؤنث.

obeikandi.com

باب علامات الحرف

علامات الاسم والفعل لا تصلح أن تكون علامة لسواهما؛ وسواهما: هو الحرف؛ وليس له علامة وجودية؛ بل علامته عدمية؛ فعدم العلامة له علامة؛ فإنه إذا كان هناك ثلاثة أشياء وعرفت اثنين فقد عرفت الثالث، ولو قيل لك: سيأتيك خالد وصالح وعامر؛ فلما دخلوا عليك سمى خالد وصالح نفسهما؛ فستعرف أن الثالث هو عامر.

قال الحريري: والحرف ما ليست له علامة، فقيس على قولي تكن علامة. مثاله: حتى، لم، ثم، هل؛ فإنك لا تستطيع أن تدخل على واحد منها علامة من العلامات السابقة في الاسم والفعل.

الحرف: كلمة لا تدل على معنى في نفسها، بل في غيرها، نحو: "من" و "إلى" فإن معناهما الابتداء والانتهاء، ولكن لا تدلان على معناهما إلا بعد ما ذكر ما يُفهم منه الابتداء والانتهاء، كـ "البصرة"، و "الكوفة" في قولك: سرت من البصرة إلى الكوفة.

وعلامة الحرف أن لا يصح الإخبار عنه، ولا به، وأن لا يُقبل علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال. وللحرف في كلام العرب فوائد كثيرة، كالربط بين اسمين، مثل: زيد في الدار، أو اسم وفعل، مثل: كتبت بالقلم، أو جملتين، مثل: إن جاءني سعيد فأكرمه، وغير ذلك من الفوائد.

والخلاصة، تنقسم الكلمة إلى ثلاثة أقسام:

اسم: وهو ما دل على معنى مستقل من غير اقتران بأحد الأزمنة الثلاثة.

وفعل: وهو ما دل على معنى مستقبل مع اقترانه بأحد الأزمنة الثلاثة.

وحرف: وهو ما لا يدل على معنى في نفسه إلا ركب مع غيره، وفائدته الربط بين الكلمات. وعلامة الحرف أن لا يصح الإخبار عنه، ولا به، وأن لا يقبل علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال.

مميزات الحرف: يعرف الحرف بعدم قبوله شيئًا من مميزات الفعل والاسم التي تقدم ذكرها، أي أنه لا يحسن فيه شيء من المميزات "التسع" كما يقول ابن هشام، ك "هل، وفي، ولم".

ويلاحظ أن محاولات الصرفيين أو التصرفيين القدامى تعيين "مميزات" الاسم والفعل وتسمت بالعودة إلى معايير منها:

معايير معجمية: الاسم يُصغر، ويُنسب إليه.

معايير نحوية: الاسم يُصلح في أن يكون منادى، أو مجرورًا، أو مُسندًا إليه.

معايير صرفية: الاسم يُنون، أو يبدأ بأل التعريف.

والحروف لا يصح فيها التصريف لأنها مجهولة الأصول، وإنما هي كالأصوات، نحو: صه، ومه، ونحوها، فالحروف لا تمثل بالفعل لأنها لا يُعرف لها اشتقاق، فلو قال قائل: ما مثال "هل"، أو "قد"، أو "حتى"، أو "هلا" ونحو ذلك من "الفعل"، لكانت مسألته محالًا، وكنت تقول له: إن هذا ونحوه لا يمثل؛ لأنه ليس بمشتق، إلا أن تنقلها إلى النسبة بها، فحينئذ، يجوز وزنها بالفعل، فأما وهي ما هي عليه من الحرفية فلا تصرف.

والأسماء المبنية الموغلة في شبه الحرف – كذلك لا تصرف ولا تمثل– لأن تلك

الأسماء في حكم الحروف، ألا ترى أن "كم" و "من"، و "إذ" سواكن الأواخر، كـ "هل"، و "بل"، و "قد"، وإنما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف، فهذه الأسماء التي في حكم الحروف لا تشتق، ولا تمثل من "الفعل"، كما أن الحروف كذلك.

كذلك لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو حرفين، إلا إذا كان محذوفًا منه، فأقل ما تُبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ثلاثة أحرف، ثم قد يُعرض لبعضها نقص، كـ "يد"، و "قل"، و "م الله"، و "ق زيدًا".

والحرف، عند الإغريق، يخلو من كل معنى، والحرف عند العرب، لا يدل وحده على معنى مما يدل عليه الاسم والفعل مادام منفردًا، وإنه في حالة اتصافه في كلام مفيد يظهر له معنى لم يكن من قبل، ويستمده من غيره.

الحروف نوعان:

أ) حروف المباني: وهي حروف الهجاء التي تُبنى منها الكلمة، وهي "أ، ب، ت...".

ب) حروف المعاني: وهي الحروف التي يظهر معناها في الجملة، كحروف الجر، والجزم، والنصب، والعطف.

وتنقسم حروف المعاني إلى قسمين:

أ) حروف مختصة. **ب)** حروف غير مختصة.

والحروف المختصة، قسمان:

الأول: قسم خاص بالأسماء، كحروف الجر، وإن وأخواتها، إلخ.

وهي عاملة في الأسماء فقط.

الثاني: قسم خاص بالأفعال، كحروف الجزم، والنصب، نحو: "لم وأخواتها، وإن وأخواتها".

وهي عاملة في الأفعال فقط.

أما غير المختص: فهي الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال، كـ "هل"، نحو: هل زيد قائم؟ ونحو: هل قام زيد؟

وهي غير عاملة، ومثلها: همزة الاستفهام، وحروف العطف.

obeikandl.com

باب المشابهة بين الاسم والحرف

الاسم: لا يُبنى إلا إذا أشبه الحرف شبهًا قويًّا يُدنيه منه.

الشبه ثلاثة أنواع:

الأول: الشبه الوضعي: وهو كون الاسم موضوعًا على حرف واحد، :كـ "تاء الفاعل"، في نحو: "فهمت"، فـ"التاء" شبيهة بباء الجر ولامه. و "واو" العطف، و "فائه" من الحروف المفردة، أو موضوعًا على حرفين ثانيهما حرف لين، كـ "نا"، في نحو: "فهمنا"، فـ"نا" شبيهة، بنحو "قد، وبل" من الحروف الثنائية.

وبهذا التشبيه بُنيت الضمائر لوجوده في أكثرها، وحُمل الباقي عليه.

فـ"الحروف" كلها مبنية؛ لأنه لا يعتريها من المعاني ما نحتاج معه إلى إعراب، وبناؤها يكون على الفتح، كـ "ثم، وإن، ولعل، وليت"، ويكون على الضم، كـ "منذ"، وعلى الكسر، كـ "جير" بمعنى "نعم"، و "اللام، والباء" في نحو: "الزعامة لسعد، والوطن بسعد"، ويكون على السكون، كـ "من، عن، هل".

واعلم أن المبنيات تنحصر في أنواع الحروف، وكذا في أنواع الأفعال الماضي والأمر بشرط، وأما المضارع فبشرط اتصاله بإحدى نوني "التوكيد، أو النسوة"، وكذا في الأسماء المشبهة للحرف، وهي الغير المتمكنة في الاسمية بسبب تحقيق نوع من أنواع المشابهة للحرف فيه، بحيث يكون ذلك التحقق مانعًا معنويًا للاسم من الإعراب سواءً أكان ذلك التحقق لازمًا أو عارضًا.

الثاني: الشبه المعنوي: وهو كون الاسم متضمنًا معنى من معاني الحروف، "سواء أوضع لذلك المعنى حرف أم لا". فالذي وضع له حرف موجود كـ "متى"

فإنها تستعمل شرطًا، نحو: "متى تجتهد تنجح"، فهي حينئذ شبيهة في المعنى "بإن" الشرطية.

وتستعمل أيضًا استفهامًا، نحو: "متى نصر الله"، وهي في تلك الحالة شبيهة في المعنى "بهمزة الاستفهام". وإنما أعُربت "أي" الشرطية والاستفهامية لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتهما للإضافة التي هي من خصائص الأسماء.

والذي لم يوضع له حرف ك "لفظة هنا"؛ فإنها متضمنة لمعنى الإشارة، وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفًا موجودًا؛ مع أنه من المعاني التي من حقها أن تؤدى بالحروف، ك "الخطاب، والتنبيه" المفهومين من "كاف الخطاب"، و "ها التنبيه"، فبُنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفًا مقدرًا.

وإنما أُعرب "هذان، وهاتان" مع تضمنهما لمعنى الإشارة؛ لضعف الشبه بما عارضه من خصائص الأسماء، هذا رأي من يرى إعرابهما، وأما من يرى بناءهما، فيقول: "إنهما جاءا على صورة المثنى".

الثالث: وهو لزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف:

أ) كأن ينوب عن الفعل في معناه وعمله، ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه: "وحينئذ يكون الاسم عاملًا غير معمول كالحرف". وذلك، ك "أسماء الأفعال"، نحو: "هيهات، أوه، صه فإنها نائبة عن بعُد، وأتوجع، واسكت"، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به، فأشبهت "ليت، ولعل" النائبين عن "أتمنى، وأترجى"؛ و "تلك" لا يدخل عليها عامل فهي بذلك ك "الحروف".

أما المصدر النائب عن فعله، نحو: "فهما الدرس"، فإنه نائب عن افهم، فتدخل عليه العوامل فتؤثر فيه، فتقول: "سرني فهم الدرس"، و "أجدت فهمه بهذا الشرح"، و "شرح صدري من فهمه"؛ فهذا المصدر تأثر بالعوامل، فأعُرب لعدم مشابهته الحرف.

ومثل: "صه"، أسماء الأصوات، فهي كأحرف التنبيه والاستفهام، لا تعمل في غيرها، ولا يعمل غيرها فيها.

ب) أو كأن يفتقر الاسم افتقارًا متأصلًا إلى جملة تُذكر بعده لبيان معناه، وذلك – كـ "إذ، وإذا، وحيث" من الظروف، وكـ "الذي، التي"، وغيرهما من الموصلات، فالظروف السابقة ملازمة للإضافة إلى الجمل، ألا ترى أنك تقول: "قدمت إذ" فلا تتم معنى "إذ" حتى تقول: "جاء الأمير"، مثلًا. وقس الباقي في الموصولات المفتقرة إلى جملة صلة يتعين بها المراد منها، كافتقار الحروف في بيان معناها إلى غيرها.

obeikandl.com

باب المبتدأ والخبر

المبتدأ: هو الاسم الذي سلم، أي: تجرد من العوامل اللفظية، وحكمه الرفع بالابتداء، نحو: زيد قائم، فزيد: مبتدأ لم يرفعه عامل لفظي بل معنوي هو الابتداء، وهو قسمان:

ظاهر: نحو المثال السابق، فـ"زيد" مبتدأ، وهو اسم ظاهر.

ومضمر: وهو اثنا عشر ضميرًا: أنا، نحن، أنت، أنتما، أنتن، هو، هي، هما، هم، هن، نحو: أنا صائم، هو مفترى، ففي المثال الأول: "أنا" ضمير منفصل مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ، وفي المثال الثاني: "هو" ضمير منفصل مبنى على الفتح في محل رفع مبتدأ، أي: أن القول مستقبح حال كونه مفترى، أي: كذوبًا.

الخبر: هو جزء الجملة الذي تتم به مع المبتدأ فائدة، وقيل: هو الجزء المسند الذي يتم مع المبتدأ فائدة، وحكمه الرفع لزومًا، وهو مرفوع بالمبتدأ.

والأصل في الخبر أن يكون اسمًا مفردًا، وقد يكون جملة، أو شبه جملة، سواء أكانت الجملة فعلية أم اسمية أم شرطية. ولابد لجملة الخبر من رابط يربطها بالمبتدأ، أي أن تشتمل على ضمير المبتدأ ظاهرًا أو مقدرًا، أو على اسم إشارة عائد إلى المبتدأ، أو يُعاد فيها المبتدأ بلفظه أو معناه، أو يكون فيها عموم يشمل المبتدأ، أو تكون جملة الخبر عين المبتدأ في المعنى.

الخبر قسمان:

الأول: مفرد: وهو ما ليس جملة ولا شبه جملة، فيدخل فيه المثنى والجمع، فنقول: زيد قائم، الزيدان قائمان، الزيدون قائمون، فكل من قائم وقائمان وقائمون،

خبر مفرد. مثال: سعيد مهتدى. فـ"مهتدى" خبر مفرد مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

الثاني: غير مفرد: وهو أربعة أقسام:

أ) **الجار والمجرور:** فقد يكون الخبر عبارة عن جار ومجرور في محل رفع خبر، نحو: زيد في الدار، فزيد: مبتدأ، وفي الدار: جار ومجرور في محل رفع خبر، نحو: العقوبة لمن يجور، فالعقوبة: مبتدأ، ولمن يجور: جار ومجرور في محل رفع خبر.

ب) **الظرف:** فقد يكون الخبر عبارة عن ظرف في محل رفع خبر، نحو: الخير عند أهلنا، فـ"الخير": مبتدأ، وعند: ظرف منصوب في محل رفع خبر وهو مضاف، وأهلنا: مضاف إليه.

ت) **الفعل مع فاعله:** وهو ما يسمى بالجملة الفعلية، نحو: زيد أتى. فـ"زيد": مبتدأ مرفوع، وأتى فعل ماض مبنى على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية من الفعل الفاعل في محل رفع خبر.

ث) **المبتدأ مع الخبر:** وهو ما يسمى بالجملة الاسمية، نحو: زيد أبوه ذو نظر، فـ"زيد": مبتدأ أول مرفوع، وأبو: مبتدأ ثان مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الخمسة وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه، وذو: خبر للمبتدأ الثاني مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، ونظر: مضاف إليه ، والجملة الاسمية المتكونة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر للمبتدأ الأول.

الذي عليه الجمهور أنه لا فرق في جملة الخبر أن تكون خبرية أو إنشائية، فكما يصح أن تقول: زيده أبوه قائم، أو قام أبوه، يصح أيضًا أن تقول: زيد أكرمه، وزيد لا تهنه، وزيد هل سافر؟ وزيد ليته يفوز، وزيد ما أعجبه، وزيد والله لأكرمنه، ونحو ذلك.

وهم يعنون أن الجملة الإنشائية في هذه الأمثلة هي نفسها عين الخبر، وليست مقولة لقول محذوف هو الخبر. ومع ذلك فلم يسوِّغ الجمهور الإخبار بجملة النداء، فلا يُقال: زيد يا أخي، استثنوا أسلوب النداء من بين أساليب الإنشاء، كما في اللمع. والقول ما قاله الجمهور، لما فيه من يسر وبعد عن التقدير.

وقد خالف ابن الأنباري وبعض الكوفيين فمنع الإخبار بالجملة الإنشائية إلا على تقدير القول. وحجته أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، والجملة الإنشائية لا تحتمل ذلك.

وما احتج به ابن الأنباري مردود.

ومسألة أخرى تتعلق بخبر المبتدأ، إذا كان المبتدأ لفظًا صريحًا من ألفاظ القسم، بمعنى أنه لا يُستعمل إلا في القسم، ويُفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه، نحو: لعمرك لأفعلن، وأصله مصدر عمر بكسر الميم بعمر بفتحها، أي عاش زمنًا طويلًا، ثم استعمل في القسم. وقد التزموا فتح عين المصدر في القسم، وإن صح في غيره الفتح والضم.

مثال آخر: وأيمن الله لأفعلن، فـ"أيمن" جمع يمن بالضم بمعنى البركة، أو هو جمع يمين. قال الجوهري: وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين، ولم يجيء في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها.

وهذا الضرب من المبتدأ في الجملة القسمية الإنشائية نص النحاة على وجوب حذف خبره، لا ينطق به، اكتفي العرب بسد جواب القسم مسده، فجملة "لأفعلن" وهي جواب القسم سدت مسد الخبر، أما هو فمحذوف، قدروه بكلمة "قسمي"، أو "يميني"، أو "ما أقسم به"، كما نص الرضي.

وهناك ألفاظ تدل على القسم وليست صريحة فيه، بمعنى أنها لا يتبادر إلى الذهن أنها خاصة بالقسم، بل هي للقسم وغيره، كقولك: عهد الله لأفعلن! وعهد الله عليَّ لأفعلن! فكلمة "عهد الله" ليست ملازمة للقسم، إذ يصح أن يُقال في غير هذا: "عهدُ الله يجب الوفاء به".

فهذا الضرب من القسم يجوز فيه حذف الخبر وإثباته، وفي حالة الحذف يكون جواب القسم سادًّا مسدَّ الخبر.

obeikandl.com

باب النَّسخ

النسخ في اللغة: الرفع والإزالة، تقول: نسخت الشمس الظل، أي: رفعته.

واصطلاحًا: رفع لحكم سابق بحكم لاحق.

والنواسخ ثلاثة أنواع:

النوع الأول: يدخل على المبتدأ والخبر فيرفع الأول، ويُسمى: اسمه. وينصب الثاني ويُسمى خبره، وهو "كان وأخواتها".

النوع الثاني: يدخل على المبتدأ والخبر، فيعمل عكس عمل كان وأخواتها، أي: ينصب المبتدأ، ويُسمى: اسمه، ويرفع الخبر، ويُسمى خبره، وهو "إن وأخواتها".

النوع الثالث: يدخل على المبتدأ والخبر فينصبهما على أنهما مفعولان له، وهو "ظن وأخواتها".

والكلام الآن على النوع الأول، وهو: كان وأخواتها.

obeikandl.com

باب كان وأخواتها

الذي اتفق عليه النحاة المتأخرون أن كان وأخواتها ثلاثة عشر فعلًا، كلها يرفع الاسم وينصب الخبر.

وهي: كان، أصبح، أضحى، ظل، أمسى، بات، صار، ليس، مازال، ما برح، ما انفك، ما فتئ، مادام.

ولا يشترط في الثمانية الأفعال أن يتقدمها شيء معين، وأما الخمسة بعدها فضربان: أحدهما يشترط أن يتقدمه نفي أو شبهة، وشبه النفي هو النهي، والاستفهام الاستنكاري، والدعاء. وهو: زال، برح، انفك، فتئ.

والآخر: يشترط فيه أن تتقدم عليه "ها" المصدرية الظرفية وهو دام خاصة.

وما تصرف من هذه الأفعال فإنه يعمل في حال مضيه كما يعمل في سائر أحواله. وكان وأخواتها أفعال ناقصة، و**الأول:** كان وهي تدل على اتصاف المبتدأ بالخبر في الزمن الماضي، نحو: كان زيد قائمًا.

الثاني: ظل: وهي تدل على اتصاف المبتدأ بالخبر في النهار، نحو: ظل زيد صائمًا.

الثالث: بات: وهي تدل على اتصاف المبتدأ بالخبر ليلًا، نحو: بات زيد عليلًا.

الرابع: أضحى: وهي تدل على اتصاف المبتدأ بالخبر ضحى، نحو: أضحى زيد قائمًا.

الخامس: أصبح: وهي تدل على اتصاف المبتدأ بالخبر صباحًا، نحو: أصبح زيد

نشيطًا.

السادس: أمسى: وهي تدل على اتصاف المبتدأ بالخبر مساء، نحو: أمسى زيد ذاكرًا.

السابع: صار: وهي تدل على التحول والانتقال، نحو: صار السعر رخيصًا.

وهذه الأفعال السبعة متصرفة تصرفًا كاملًا، وتعمل هذا العمل دون شرط لذلك قدمها.

الثامن: ليس: وهي تدل على تعي اتصاف المبتدأ بالخبر في الحال عند الإطلاق، نحو: ليس اليوم حارًّا، وهي غير متصرفة وإن كانت تعمل هذا العمل دون شرط.

التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر: برح، زال، انفك، فتئ: وهذه الأفعال الأربعة متصرفة تصرفًا ناقصًا، وتعمل هذا العمل بشرط أن تُسبق بنفي، أو شبهه لهذا أخرها، نحو: ما برح زيد قارئًا، ومازال عمرو سامعًا، وهي حينئذ تدل على ملازمة الخبر للمبتدأ حسب ما يقتضيه الحال.

الثالث عشر: دام: وهي غير متصرفة، وتعمل هذا بشرط أن تُسبق بـ "ما" المصدرية الظرفية، أي: التي تؤول بمصدر ينوب عن ظرف الزمان، نحو قولك: لا آتيك مادام زيد نائمًا، أي: مدة دوام زيد نائمًا.

والذي تُصرف من هذه الأفعال وهو ما ذُكر من قبل ما يُحكم لهذه الأفعال حال كونها ماضية. وكذا المضارع والأمر واسم الفاعل من هذه الأفعال يدخل على المبتدأ والخبر فيرفع المبتدأ وينصب الخبر.

ومن حيث مدخول كان وأخواتها فالكلام فيه من ناحيتين:

الأولى: اسمها، وقد اشترط النحاة في اسمها ألا يكون مما له الصدارة، وبذلك لا يجوز أن تكون أسماء هذه الأفعال متضمنة معنى إنشائيًّا كأسماء الاستفهام؛ لأن الاسم إذا تضمن معنى إنشائيا لزم الصدارة.

والقاعدة أن أسماء هذه الأفعال لا تتقدم عليها.

الثانية: خبرها. وخبرها إما أن يكون مفردًا، وإما أن يكون جملة. أما خبرها "المفرد" فإنه يصبح أن يكون اسم استفهام متقدمًا عليها.

تقول: أين كان محمد؟ وكيف صار على؟ ومتى يكون السفر؟

وإنما جاز الإخبار بأسماء الاستفهام في هذا لأنها واجبة التقديم، وبتقدمها على الجملة أحدثت معنى الاستفهام، فلم يبق في الفعل بعدها إخبار حتى يتناقض الكلام.

بيد أنه يستثنى من هذه الأفعال "ليس، ودام" وأفعال الاستمرار، فهذه الأفعال لا يصح أن يكون خبرها مما لزم الصدر؛ لأنه لو كان كذلك لتقدم عليها، وهي لا تتقدم عليها أخبارها كما تتقدم في سائر أفعال الباب، فلا يجوز أن تقول: عند من ليس زيد؟ ولا أين ما يزال زيد؟ لما ذكرناه.

أما إذا كان خبر هذه الأفعال "جملة" فقد منع النحاة أن تكون جملة طلبية، لم يختلفوا في ذلك كما اختلفوا في خبر المبتدأ.

وإنما منعوا ذلك؛ لأن الأفعال الناقصة، أي كان وأخواتها، صفات لمصادر أخبارها. فمعنى قولك: كان زيد قائمًا: لزيد قيام حصل في الزمن الماضي. ومعنى

قولك: أصبح زيد قائمًا: لزيد قيام في الزمن الماضي وقت الصباح.

ولو أتت أخبارها جملًا طلبية فليس يخلو أمرها هي – أي الأفعال – من أن تكون بصيغة الخبر أو بصيغة الطلب. وإن كانت الأفعال بصيغة الخبر وخبرها بصيغة الطلب، تناقض الكلام. ووجه تناقضه أن هذه الأفعال لما كانت صفة لمصدر خبرها دلت على أن المصدر مخبر عنه بالحصول في أحد الأزمنة، والطلب في الخبر يدل على أنه غير محكوم عليه بالحصول في أحدها، فمن هنا جاء التناقض. فلو قلت: كان زيد هل ضرب غلامه، كان ضربه لغلامه مخبرًا عنه بـ"كان" ثابتًا عند المتكلم، مسئولًا عنه بـ"هل" غير ثابت عنده، وهذا تناقض.

وإن كانت هذه الأفعال الناقصة بصيغة الطلب، فإنه يكتفي حينئذ بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبارها.

تقول: كن قائمًا، أي: قم، وهل يكون قائمًا؟ أي: هل يقوم؟ فلا داعي إلى تكرار الطلب.

فائدة:

علمنا مما سبق: أن خبر "كان وأخواتها":

أ) **مفرد،** مثل: كان الفلاح مجتهدًا.

ب) **جملة،** وهي نوعان: اسمية، وفعلية، واسمية مثل: صار التلميذ مبتسمًا نهاره، ومثل: إذا كانت فعلية: مازال المخلصون يؤدون عملهم.

ت) **شبه جملة،** وهو: الظرف، والجار والمجرور، فمثاله ما كان ظرفًا: مازال العصفور فوق الغصن، ومثاله ما كان جارًا ومجرورًا: أصبح التلميذ في

عمله.

أمثلة للإعراب: كان العصفوران فوق الشجرة.

كان: فعل ماض ناقص مبنى على الفتح.

العصفوران: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى.

فوق الشجرة: شبه جملة في محل نصب، خبر "كان".

بات الطالبان يذكران.

بات: فعل ماض ناقص من أخوات "كان" مبنى على الفتح.

الطالبان: اسم "بات" مرفوع؛ وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى.

يذاكران: فعل مضارع مرفوع؛ لأنه لم يُسبق بناصب أو جازم، وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين فاعل.

والجملة الفعلية "يذكران" من الفعل والفاعل في محل نصب خبر "بات".

أضحى الموظف مهنته صعبة.

أضحى: فعل ماض ناقص من أخوات "كان" مبنى على الفتح المقدر.

الموظف: مبتدأ أول مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛ لأنه مفرد.

مهنته: "مهنة" مبتدأ ثان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛ لأنه مفرد. "مهنة" مضاف، والهاء ضمير مبنى على الضم في محل خبر مضاف إليه.

صعبة: خبر المبتدأ الثاني مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛

لأنه مفرد.

والجملة الاسمية من المبتدأ الثاني وخبره "مهنته صعبة" في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

كان في المزرعة نخلة.

كان: فعل ماض ناقص مبنى على الفتح، ويجوز هنا تأنيث الفعل "كان" فتصبح "كانت"، ويجوز عدم تأنيثه؛ لأنه في مفصول عن مرفوعه.

في المزرعة: شبه جملة في محل نصب خبر "كان،".

نخلة: اسم "كان" مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛ لأنه مفرد.

أصبح المهندسون مجتهدين.

أصبح: فعل ماض ناقص مبنى على الفتح، من أخوات "كان".

المهندسون: اسم "أصبح" مرفوع بالواو؛ لأنه جمع مذكر سالم.

مجتهدين: خبر "أصبح" منصوب بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

نستنتج من الإعراب السابق أن خبر "كان" وأخواتها يجب أن يكون منصوبًا. ولكن النصب قد يكون:

أولًا: ظاهرًا: والخبر المفرد هو الخبر الوحيد الذي تظهر عليه علامات النصب. وهذه العلامات أربع، هي:

أ) **الفتحة:** في الخبر المفرد "على ألا يكون مقصورًا"، مثل: فريضةً، قاضيًا،

وجمع تكسير، مثل: طلابًا.

ب) **الياء:** في المثنى بنوعيه، مثل: "جديدتين، مخلصين". وفي جمع المذكر السالم، مثل: مخلصين".

ت) **الألف:** في الأسماء الخمسة، مثل: "ذا علم".

ث) **الكسرة:** في جمع المؤنث السالم، مثل: "مهذبات".

ثانيًا: مقدرًا: وهو الفتحة المقدرة على أحد الأسماء المقصورة.

ثالثًا: محلًا: أي غير ظاهر ولا مقدر، وذلك في الخبر الجملة وشبه الجملة.

obeikandl.com